الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران كلية العلوم الإجتماعية

قسم الديموغرافيا

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا إجتماعية وإقتصادية

واقع السكن في ولاية تيارت ما بين 2008-2018

إعداد :

بخضرة مختارية

تحت إشراف:

الأستاذة : فضيل فايزة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.راشدي خضرة	أستاذة محاضرة أ	وهران 2	رئيسا
فضيل فايزة	أستاذة التعليم العالي	وهران 2	مقررا
د.هاشم أمال	أستاذة محاضرة ب	وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين

محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد أشكر الله عز وجل على نعمة العقل التي أكرمنا بها والتي بفضلها حققنا ما نحن عليه , كما أتقدم بكامل الشكر و الإحترام والتقدير لأساتذتي الكرام للمجهود الذي بذلوه في سبيل إخراج العمل على ما هو عليه,وبالخصوص للأستاذة التي رافقتني في إنجاز عملي هذا

"الأستاذة:فضيل فايزة "

كما أشكر كل من ساهم في مساعدتي ولو بالدعاء شكرا جزيلا

الفهرس

المقدمة..... 02-01
الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة
الإشكالية المطروحة..... 04-03
الفرضيات..... 04
الهدف من الدراسة..... 04
الصعوبات الدراسة..... 05
المنهج المتبع في لدراسة..... 05
المفاهيم المتعلقة بالسكن..... 06
1-البنية السكانية..... 06
2-المجمعات السكنية..... 06
3-المبنى..... 07
4-العمارة..... 07
5-الشقة..... 07
6-تعريف السكن..... 07
7-تعريف أزمة السكن..... 07
8-تعريف صيغ السكن..... 08
أ-السكن الريفي..... 08
ب-السكن التساهمي الاجتماعي (LSP)..... 09
ج-السكن الترقوي المدعم(LPA)..... 09
د-البيع بالإيجار(عدل)..... 09
هـ-السكن الترقوي العمومي (LPP)..... 09
و- السكنات الإلزامية..... 09
الفصل الأول: تطور السكن في الجزائر
تمهيد..... 10
I-تطور السكان في الجزائر..... 11
1-تطور عدد المواليد والزيجات في الجزائر (2000-2014) 12
2-تراجع الزواج وإرتفاع مؤشر الخصوبة في الجزائر (2000-2016) 13
II-تطور السكن في الجزائر..... 14
1-اهمية السكن في الجزائر..... 16

2-لمحة عن تطور السكن في الجزائر 2018..... 18
3-تطور حظيرة السكنية في الجزائر مابين (2008-2018..... 20
4-تزويد المساكن ببعض ضروريات الحياة..... 21
الخلاصة..... 22
الفصل الثاني:واقع السكن في ولاية تيارت
تمهيد.....
تقديم الولاية..... 23
I-تطور عدد سكان ولاية تيارت مابين (2008-2018)..... 25
1-توزيع السكان حسب السن والجنس مابين 2008-2018..... 26
2-نسبة السكان للفئات الكبرى لسنتي 2008و2018..... 28
3-الحركة الطبيعية لسكان ولاية تيارت ما بين 2008-2018..... 29
4-المعدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات مابين 2008-2018..... 30
5-تطور المعدل الخام للزيجات مابين 2008 و2018..... 32
II-واقع السكن في ولاية تيارت سنة 2018..... 34
1-توزيع السكن حسب الريف والحضر لسنتي 2008و2018..... 36
2-الوضعية العامة للسكن في ولاية تيارت سنة 2018..... 36
1-السكن الريفي..... 41
2-السكن العمومي الإيجاري..... 43
3-السكن الإجتماعي التساهمي والترقوي المدعم..... 43
4-السكن الإيجاري..... 45
5-السكن الترقوي العمومي..... 45
6-السكنات الإلزامية..... 45
أ-قطاع التعليم العالي..... 45
ب-السكنات لصالح الأمن الوطني..... 45
3-طلبات لمختلف الصيغ..... 45
4-تحسين واجهات المباني القديمة..... 46
5-نسبة إشغال السكنات و اشغال االغرف لولاية تيارت لسنتي 2009و2018..... 47
الخلاصة..... 49
الخاتمة..... 50
قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنـــــوان
01	تطور عدد سكان ولاية تيارت مابين (2008-2018).
02	نسبة السكان للفئات الكبرى لسنتي 2008و2018.
03	معدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات في مختلف السنوات.
04	تطور المعدل الخام للزيجات ما بين (2008و2018).
05	توزيع السكان حسب الريف والحضر لسنتي 2008-2018.
06	الوضعية الفيزيائية لمختلف صيغ السكن سنة2018.
07	عدد السكنات المبلغة.
08	عدد السكنات في طور الإنجاز .
09	عدد السكنات الموزعة.
10	توزيع الإعانات الريفية حسب الوضعية الفيزيائية لسنة 2018حسب الدوائر.
11	نسب تقدم الأشغال متفاوتة للسكنات فيطور الإنجاز.
12	نسبة إشغال السكنات والغرف حسب الدوائر في ولاية تيارت لسنتي 2009و2018 .

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان
01	تطور معدل النمو الطبيعي %
02	تطور عدد المواليد وعدد الزيجات بألف من 2000الى2014.
03	تطور معدل الزواج والخصوبة في الجزائر من 2000-2016.
04	خريطة ولاية تيارت .
05	الهرم السكاني لولاية تيارت لسنتي 2008 وسنة 2018.
06	المعدل الخام للولادات والوفيات لمختلف لولاية تيارت .
07	المعدل الخام للزيجات .
08	نسب سكان الولاية حسب الحضر والريف لسنة 2008وسنة 2018.
09	توزيع مختلف الصيغ السكنية.
10	نسب صيغ السكنات المبلغة.
11	نسب صيغ سكنات في طور الإنجاز.
12	نسب صيغ السكنات الموزعة خلال السداسي الأول من سنة 2018.
13	معدل إشغال السكنات والغرف لولاية تيارت لسنتي 2009-2018 .

شرح المصطلحـات :

- LSP :Logement social participatife.
- LPA :Logement promotionnel aidé.
- AADL : Agence nationale de l'amélioration et du développement du logement.
- LPP : Logement promotionnel public.
- CNL : Caisse nationale de logement
- TBM : Taux brut de mortalité
- TBN : Taux brut de natalité
- TOL : taux d'occupation par logement.
- TOP : Taux d'occupation par pièce.

الفصل التمهيدي

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

منذ الأزل كان دافع الإنسان الوحيد وهو البحث عن المأوى والمأونة, وهو الشغل الشاغل له, حيث كان يعتمد على نفسه في كل مايحتاجه لتلبية حاجياته فمن حيث المأونة قد كان يوفر ما يلزمه من الصيد البري والبحري للعيش.أما فيما يخص السكن فكان غير مستقر بذلك فكل مرة يتنقل حسب ما يساعد ظروفه المعيشية والمناخية الى ان تطور نمط عيشه من العيش في مغارات إلى الخيم إلى الأكواخ إلى المجمعات المشتتة ,وكذا من الانفراد الى الجماعة حيث كان يستقر بشكل عائلات متوسعة .

مما جعل لقطاع السكن أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ,فبزيادة النمو الديمغرافي والنزوح الريفي والتحولات الاجتماعية جعلت مشكل العمران هاجسا بالنسبة للسلطات حيث أن الحق في السكن هو بند من بنود المواثيق وقوانين لحقوق الانسان .

والجزائر بعد استقلالها أخذت على عاتقها تشييد وترميم السكنات بعد الخراب الذي خلفه الاستعمار لبعض القرى والمدن وتشريد عائلات بأكملها ,لذا عملت الدولة على تخطيط مشاريع ضخمة من أجل سد حاجيات الأفراد من ناحية السكن, سواءا في البناء الحضري او الريفي وتشكل كل 5سنوات حسب المخططات الخماسية ميزانية مخصصة لقطاع السكن بمسمياتها المختلفة لتكون في متناول جميع شرائح المجتمع.

وعلى سبيل المثال أخذنا ولاية تيارت وهي ولاية تقع وسط الجزائر فهي همزة وصل بين الشرق والغرب,وبين الشمال والجنوب .وهي ولاية غير متحيزة أي أنها لا تجذب السكان الخارجيين لها ولا هي بطاردة لسكانها , فبها تتوفر كل مطالب العيش للسكان ,وللتعمق في ما مدى إستقرارية سكانها سلط الضوء عليها في هذه الدراسة للتطلع على واقع السكن فيها.

حيث تطرقنا الى تقسيم هذه الدراسة الى فصلين :

الفصل الأول :ألا وهو فصل يشمل محتوى الكل ففي هذا الفصل قمنا بدراسة تطور السكان في الجزائر من حيث تزايد عدد المواليد و الزيجات في فترة مابين (2000-2014) وكذا إرتفاع مؤشر الخصوبة مابين (2000-2016).

كما قمنا بإعطاء لمحة حول تطور السكن في الجزائر بصفة عامة منذ الإستقلال إلى أن نصل لسنة 2018.

الفصل الثاني : وهو جزء لا يتجزأ من الكل فولاية تيارت ولاية من الجزائر,وفي هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة شاملة حول واقع السكن في ولاية تيارت ومدى تطوره بمختلف صيغه في سنة 2018 حسب المعطيات المأخوذة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للوصول الى حل الإشكالية المطروحة بخصوص هذه الدراسة .

الإشكالية:

السكن من ضروريات الحياة لذا يجب توفره في أي ظرف كان، هذا ما تسعى إليه الدولة لكي تلبي مطالب سكانها، لكنه مشكلة لا حل لها. فدوما ما يزداد الطلب عليه بتزايد عدد السكان زاد الطلب على السكن .

ان الجزائر دولة ككل الدول تسعى في تنشيط وتطوير هذا القطاع بشتى الطرق وبأي وسيلة .فمنذ استقلالها شهدت تطورا في بنيتها السكانية .

وعلى سبيل المثال نأخذ ولاية من ولايات الوطن **ولاية تيارت**،فهذه الأخيرة لها طابع يطغى عليه الجانب الريفي فهي تصنف ضمن الولايات الريفية .قبل سنوات كانت تعتمد على البنايات ذات الطابع الريفي ، ألا وهي المجمعات والتشتتات الريفية حسب الموقع والملكية لأن كل من يملك تلك الأرض يبني حسب الحاجة

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة فتطور تتطورا ليس بالكبير وإنما اختلاف طفيف على مستوى قطاع السكن بالنسبة للبنايات.لذا فهي تعتمد على مصدر أساسي للدراسات السكانية وعدد السكان ألا وهو التعداد الذي يمد صورة شاملة وواضحة لبنية المجتمع.

وبحكم المدة الزمنية التي بنيت عليها هذه الدراسة (2008-2018) سنعتمد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وكذا الديوان الوطني للإحصائيات.

- ما مدى تطور البنية السكانية والحظيرة السكنية في الجزائر؟.

- ما واقع السكن لولاية تيارت؟

وهل لازالت هذه الأخيرة تعاني من أزمة السكن رغم المخططات المطروحة من طرف الدولة ؟

الفرضيات:

- ✓ هناك علاقة بين النمو السكاني للولاية و الطلب المستمر على السكن.
- ✓ ساهمت البرامج السكنية في الحد من أزمة السكن في الولاية.

الهدف من الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية البرامج السكنية،وما مدى تطورها وتنوعها وتحول السكن في ولاية تيارت من طابع ريفي الذي كان طاغي عليها إلى الطابع الحضري.

ثم معرفة إلى أين وصل هذا التطور و تلاؤمه مع البنية السكانية للولاية خلال السنوات الأخيرة.

صعوبات الدراسة:

دائما وككل الدراسات تواجه صعوبات وهي عدم توفر المعلومات الكافية من قطاع السكن أو بالأحرى توجد ولكن ليس من السهل الوصول إليها ،فكل المديريات تنفي عدم وجود معلومات عن قطاع السكن .فالديوان الوطني للإحصائيات لديهم معلومات خاصة بالتعدادات فقط.وهذا غير كافي للتعمق في الدراسة ،أما المديريات الأخرى كالبرمجة ومتابعة الميزانية فلم نحظى بالاستقبال حتى .فالملجأ الأخير كان مديرية السكن والعمران التي وفرت القليل القليل من المعلومات وذلك بعد عناء وكثرة الزيارات .

المنهج المتبع للدراسة:

المنهج الإحصائي:من خلاله نقدم أرقاما و إحصائيات الخاصة بالموضوع ومن خلالها تظهر نتائج ومنها نستنتج مدى وصول الدولة إلى حلول للمشكل المطروح.

المفاهيم المتعلقة بالسكن :

للسكن أهمية كبيرة تتجلى من خلال مفهومه الواسع ومن خلال دوره الكبير سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي ،ولان السكن وحده لا يكفي إذ لم تتوفر المتطلبات اليومية ويتمتع بالقيم ويجسد عادات وثقافة سكنية لذا سوف نتطرق لبعض المفاهيم المتعلقة به وشرحها حتى نتمكن من الإحاطة بموضوع الدراسة .

1-**البنية السكنية:** وهي عبارة عن وسط له خصائص بيئية معينة يستطيع سكانها الاختيار ضمن محددات ثقافة مرتبطة بأسلوب حياتهم ،هذا الاختيار يعكس الرغبة في تحقيق المثل والقيم والتصورات الثقافية وقدا شارت بعض الدراسات ان وظيفة السكن تشكل نسبة تتجاوز 50%من مساحة المنطقة المشيدة بالمدينة،بل ان من المعماريين من يرى بان توفر السكن يمثل الوظيفة الرئيسية للمدينة ،حيث تتبلور القيم الاجتماعية والإنسانية عن طريق تعزيز وترسيخ الإحساس بالانتماء إلى البيئة السكنية ،ومن خلال التفاعل الاجتماعي بين مختلف الشرائح السكانية التي تشاطر الحياة المشتركة فيه ،أيضا من خلال التحفيز على قضاء فترات أطول خارج المسكن وبالتالي زيادة التفاعل مع البيئة الخارجية المحيطة والحرص على حمايتها ونظافتها[1].

2-**المجمعات السكنية :** المجمع هو التجمع مجموعة سكنات مبنية في ضواحي المدن الكبيرة وتستفيد من بعض التجهيزات الجماعية.[2]

التجمع كلمة تشير إلى تجمع عضوي، لعدة عمارات جماعية وعندما تحوي على الأقل ألف مسكن تكون مجمع كبير.

[1]-رانية محمد علي طه, التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الإجتماعية للسكان حالة البلدة القديمة بنابلس ,(مذكرة الماجستير في الهندسة المعمارية,جامعة النجاح فلسطين ,2010.ص 23.

[2]-بوخاري جمال الدين ,اصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015),دراسة حالة متليلي الشعابنة,2015،ص13

3.**المبنى**:البناية هي بيت وأكثر من ذلك ، فهي بناية حضرية من عدة طوابق .

4.العمارة : هي كل منشأ أو بناء يبنى لحماية الإنسان ، حيوان الأشياء ، كما تستعمل بشكل واسع في قطاع النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالبناء .

5.الشقة:هي جزء من مبنى تتألف من غرفة واحدة أو أكثر مع وجود المرافق الخاصة بها ولها مدخل أوأكثر.[1]

6- تعريف السكن(المسكن):

هو البناء الذي يشيده الإنسان بغية للإيواء إليه والاحتماء في مختلف الأوقات والتغيرات الطبيعية والمناخية،حيث يحتوي جل التجهيزات الضرورية التي يحتاجها الفرد لمزاولة حياته اليومية بشكل طبيعي فتبنى فيه علاقات أسرية قائمة على التعاطف والتكامل حيث يقي الفرد من خطر الشوارع ويحفظ العادات والتقاليد .

7-تعريف أزمة السكن :

يتميز مجتمعنا الحالي بظهور أزمة جديدة عرفت باسم أزمة السكن والتي جاءت تحت عوامل ودوافع عديدة أدت إلى التفاقم والتي تتقلص في مجملها في ظاهرة العولمة والتحضر الذي صاحبها حيث بدأت الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي فان هذا التدفق الرهيب للسكان أدى باكتظاظ المدن وهو ما خلق هاته الظاهرة وكان من أهم أسبابها وهذا ما لم تستطع السلطات المعنية السيطرة عليه .ومن جهة أخرى ندرك ان أهم العوامل التي ساهمت في تطور وانتشار الظاهرة هو الارتفاع المستمر والمتزايد للسكان والذي يقابله نقص فادح في السكنات التي توفر كل شروط الراحة والرفاهية للأفراد أي يمكننا القول انه لا يوجد توازن بين الطلبات وعدد المساكن وذلك في ظل التزايد المستمر للأفراد والذي يقابله نقص في الانجاز العقاري .

[1]بخاري جمال الدين ,نفس المرجع السابق, ص14.

تعريف صيغ السكن:

أ) السكن الريفي:

يندرج السكن الريفي في إطار سياسة تنمية الريفية ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين ويتمثل في تشجيع الأسر لانجاز سكن لائق بمحيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي كما جاء هذا النوع لتدعيم إتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتحدد التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 31 جويلية 2002كيفية الدعم [1]

شروط الاستفادة من السكن الريفي:

- إثبات دخل أسري لا يفوق 6 مرات الدخل الوطني المضمون.
- عدم الاستفادة من قبل من التنازل عن سكن مملوك للدولة أو من دعم الدولة موجه للسكن ماعدا من صنف غرفة واحدة.
- عدم استفادة من قبل سكن مملوك للدولة في صيغة إيجار,ماعدا في حالة التزام مسبق بإرجاعه.
- امتلاك وعاء عقاري في وسط ريفي موجه لإستعاب البناء الريفي موضوع المساعدة .[2]

من يحق له الاستفادة منه ؟

[1]-المجلس الإقتصادي والإجتماعي ,تقرير حول السكن الريفي ,مارس 2003ص18.

https:/www.lkeia.com/ar.

[2]-www.cnl.gov.dz/ar/aids-part/habit-rural-ar

كل شخص طبيعي يقيم على الأقل خمس سنوات في البلدية ،او يزاول نشاطه في الوسط الريفي يمكن ان يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي

ب)-السكن التساهمي الاجتماعي(LSP) :

هو احد البرامج السكن الموجه للفئات ذات الدخل المتوسط من اجل الحيازة على الملكية وذلك بتنويع مصادر التمويل ويتركز على أساس تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد والدولة غير معوضة تتم عن طريق الصندوق الدولي للسكن (CNL) .

ج)-السكن الترقوي المدعم (Ipa) :

هو صيغة جديدة استخدمت منذ 2010 من طرف السلطات العمومية للتعويض السكن الاجتماعي التساهمي للسكن المعروف تحت تسمية السكنات الترقوية المدعمة تتكون من 3غرف .

د)- البيع بالإيجار (عدل):

يتمثل في الحصول على مسكن مع إمكانية التملك بعد فترة وجيزة من الكراء في عقد بين الدولة .

هـ)-السكن الترقوي العمومي.(Ipp):

موجه للمواطنين الغير مؤهلين للسكن العدل (AADL)ولا السكن التساهمي الاجتماعي.(LSP).

و)-السكنات الإلزامية:

وعلى المستفيد منها شرط التوظيف لدى الدولة وفور حصوله على التقاعد لا تعد من ممتلكاته.

الفصل الأول

تطور السكن في الجزائر

تمهيـد:

تتربع الدولة الجزائرية على مساحة ترابية تقدر بـ2.381.741كم². حيث تعتبر اكبر دولة عربية من حيث المساحة غير أن مساحتها الكبيرة لا تسمح لها من حل مشكلة الأزمة السكنية وذلك راجع كله وبالدرجة الأولى إلى النزوح الريفي للسكان نحو الشمال في ظل غياب أدنى شروط الحياة الكريمة في جنوب ،و هو ما نتج عنه التزايد المستمر والتراكم في عدد الطلبات التي تستقبلها الإدارة العقارية للسكنات مقابل العجز الذي تعرفه في عملية البناء والتشييد ،فانتهجت بذلك الدولة الجزائرية سياسات عدة للحد من هذا المشكل كتجهيز برامج جديدة للسكن ودعم الأرياف ومنها السكن الريفي للتقليل من الهجرة إلى المدينة .

فمع مرور السنين تطور السكن في الجزائر من جوانب عديدة من حيث النوع والعدد (عدد الغرف) وهذا مع التطور الهائل الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث ارتفع عدد السكان ورافقه ارتفاع حاجة الفرد للسكن ولكن مع كل هذه الجهود الا ان ازمة السكن في الجزائر و الولاية (تيارت) لا زالت قائمة.

I)- تطور السكان في الجزائر:

بلغ عدد سكان الجزائر عتبة 35 مليون ساكن في تعداد 2008 بعد أن سجل قبل ذلك أكثر من 29 مليون نسمة خلال تعداد 1998 ليفوق حدود 41 مليون نسمة في بداية سنة 2017[1].

معدل النمو السنوي لسكان الجزائر من 1998 الى 2017.

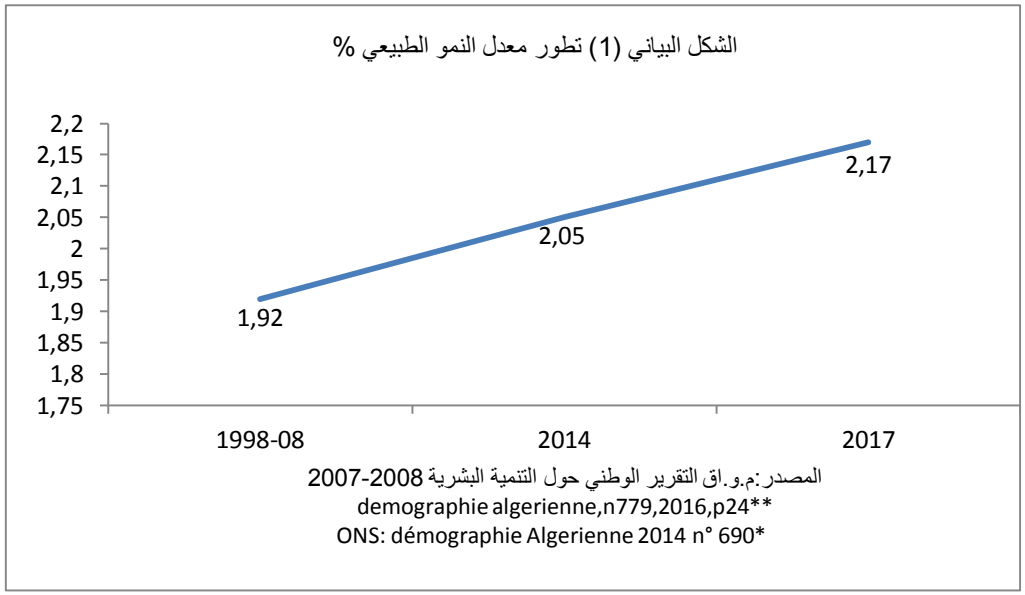

[1]ONS, démographie algérienne, nº 779, 2016 p 24

1..تطور عدد المواليد و الزيجات في الجزائر(2000-2014).

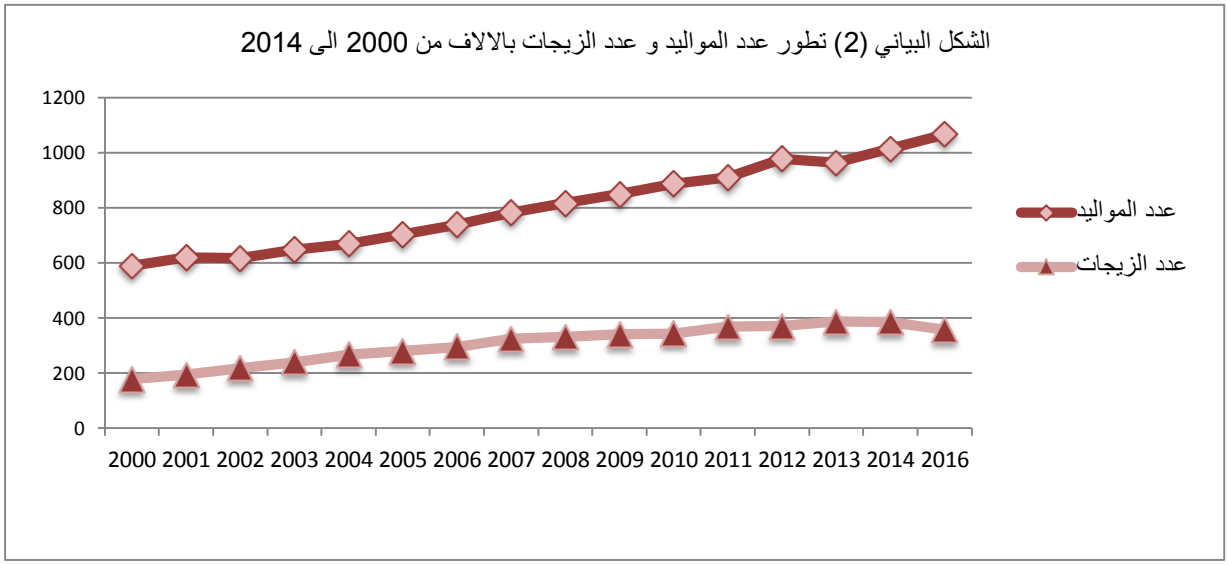

المصدر: بلعروسي شريفة ، أطروحة دكتوراه في الديموغرافيا

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ بأن منحنى المواليد يسير بشكل شبه موازي لمنحنى الزيجات طيلة النصف الأول من العقد الماضي لكن بعد 2005 بدأ شريط الفارق بينهما يتسع وذلك راجع إلى استمرار عدد المواليد في طريقها نحو الزيادة في حين نجد عدد الزيجات يتزايد بوتيرة جد بطيئة ابتداء من منتصف أول عشرية من هذا القرن، ثم يليها تراجع مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة.

كما يمكن تفسير ذلك بالتراجع المسجل في معدل استعمال موانع الحمل لدى السيدات الجزائريات حيث انخفض إلى 57% 2012 بعد أنسجل أعلى معدل سنة 2002حيث بلغ 64% ليتراجع بثلاث نقاط سنة 2006.

منذ 2014 وعدد المواليد في ارتفاع إذ تجاوز عتبة المليون مولود للسنة الثالثة على التوالي، قد ترجع هذه الزيادة في عدد المواليد رغم التراجع الطفيف المسجل في عدد الزيجات المنتقل من 389 ألف زواج في 2013 إلى 386 ألف زواج سنة 2014 و بالتالي تراجع المعدل الخام للزواج من 10.13 ‰ إلى 9.88

‰ إلى 8.73 ‰ خلال 2013، 2014، 2016 على التوالي، هو أن أغلب هذه المواليد هي نتيجة لزيجات 2013 و ما قبلها.

تزايدعدد المواليد بعد2000[1]

للسنة الثالثة على التوالي تشهد الجزائر تزايدا في عدد المواليد يتعدى عتبة المليون ولادة، فيما تشهد ظاهرة الزواج للسنة الثالثة على التوالي تراجعا في عدد الزيجات أين سجل 386الف، 369الف و357 ألف زواج في 2014، 2015 وكذا 2016 على التوالي مما اثر على معدلها الخام بينما المؤشر التركيبي للخصوبة استمر في الارتفاع.

2- تراجع الزواج و ارتفاع مؤشر الخصوبة في الجزائر 2000-2016

الشكل البياني(3) تطور معدل الزواج و مؤشر الخصوبة في الجزائر 2000-2016

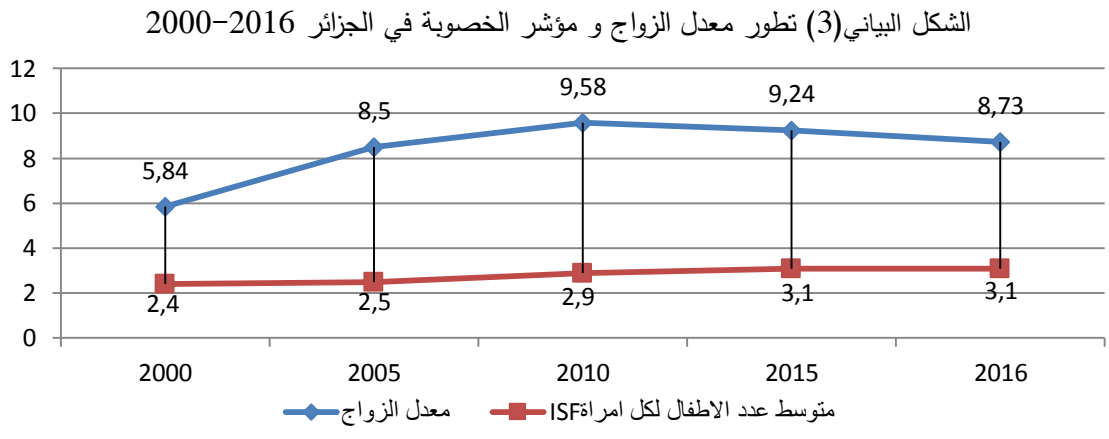

المصدر:ons, démographie algerienne 2016

من خلال الشكل البياني السابق يتضح أن تطور معدلات الزواج بين 2000 و 2016 سار بشكل مقوس نحو الأسفل، فبعد الزيادة التي عرفها حتى سنة 2010 و التي قاربت 40 % مقارنة بسنة 2000 ليعاود التراجع بوتيرة أقل من تلك التي تزايد بها، أما عدد المواليد فقد تزايد طيلة هذه الفترة 2000- 2016.

[1] بلعروسي شريفة (دور التنمية الاقتصادية في توجيه منحنى الخصوبة في الجزائر , أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا ,دراسة ميدانية في بلدية وهران سنة 2018-2019).

لكن ارتفاع عدد الأطفال لكل امرأة بين2013-2014-2015. (3.1/3.0/2.9) على التوالي تستحق الذكر .

إن ما سببته الأزمة المالية من ركود اقتصادي في البلاد بفعل انهيار أسعار البترول في السوق العالمية الذي انعكس على حياة المواطن عطل الكثير من الزيجات نتيجة عدم توفر العمل و السكن للمقبلين على الزواج(تراجع معدلات الزواج انظر المنحنى السابق)، خاصة و أن من الشروط التي باتت أولوية ملحة في القبول بالفتى للزواج توفر السكن و مما لا شك فيه أن عدم توفر العمل يمنع الشباب من القدرة على كراء مسكن لإتمام الزواج الذي لا تقل تكاليفه هو الآخر عن تكاليف توفير بيت.

II-تطور السكن في الجزائر .

بعد استقلال الجزائر تزايد سكان الحضر بسبب موجات النزوح الريفي نحو المدن بحثا عن العمل، السكن اللائق، التعليم، المرافق الصحية وغيرها، مما سبب بالموازاة مع تسارع وتيرة النمو السكاني ارتفاع كبير في معدل شغل المسكن الذي بلغ 6.1 أفراد في المسكن، أما معدل شغل الغرف سجل 2.6 أشخاص في الغرفة الواحدة، كانت هذه من بين نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان الأول في الجزائر المستقلة.

بالإضافة إلى هذا قدم الإحصاء لمحة عن الحظيرة الوطنية للسكن التي قدرت بحوالي مليوني سكن (1982000 سكن) في حين بلغ عدد الأسر أكثر من 2200 ألف أسرة حسب نفس الإحصاء، مما يوضح أن العجز المسجل في تلبية السكنات اللازمة قارب 300 ألف سكن.

إن اكتظاظ المساكن و انتشار السكنات غير اللائقة دفع بالدولة إلى اتخاذ قرار يقضي بالاهتمام بقطاع السكن بهدف القضاء على أزمة السكن في البلاد، و ذلك بتسطير برامج سكنية من أجل توفير سكن لكل أسرة.

كان هذا القطاع يمول بصفة كلية (100%) من الخزينة العامة قبل السبعينات، و خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1974) خصصت نسبة 5.5 % من إجمالي الاستثمارات لقطاع السكن، أما خلال الخطة الرباعية (1974-1977) ارتفعت هذه النسبة إلى 7.5% هذا الاهتمام بقطاع السكن برهنته العديد من المجهودات التي بذلت. ضمن السياسة التنموية للبلاد خلال المخططات التنموية التي انطلقت مع مرور نصف عشرية من استقلالها، بدءً بالمخطط الثلاثي إلى المخطط الخماسي الثاني وصولا إلى فترة الإصلاحات في البلاد تم العمل على تحسين القطاع بغض النظر عن العيوب التي اعترته، فقد كان الهدف الأسمى لهذه البرامج يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للمواطن قصد تعويضه عن معاناته أثناء الثورة التحريرية[1].

لكن بعد الزيادة الكبيرة للسكان في الجزائر و اعتماد الدول على المحروقات في مداخيلها و ما مدى تذبذب اسعارها في السوق العالمية دفع بالدولة الى اشراك المواطن و مساهمته في بناء مسكنه و ظهرت صيغ جديدة للسكن منها السكن التساهمي، الترقوي، البيع بالايجاركما سيوضح في العنصر الموالي.

1-اهمية السكن في الجزائر :

السكن هو المأوى يتمتع به الإنسان فيه بخصوصيته من جميع جوانبها الإقتصادية , البيئية الأمنية وهو احد أهم العناصر الإستراتيجية للدولة حيث يحق لنا ضبط هذه الأهمية في ثلاث جوانب أساسية:

أ-الأهمية الإقتصادية:

ترتكز على أهم المشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع أهمها السكن كما يمثل في المتوسط نسبة تتراوح بين60و70% في النشاط الصناعي العمراني وتمثل اليد العاملة الناشطة بالتوازي مع السكن

[1] لعروسي، مرجع سبق ذكره.

مابين 7الى 9%في الفئة الناشطة وهذا مايزيد من مجموع الإستثمارات لفترة زمنية معينة فمع تزايد إحداث السكنات ترتفع اليد العاملة لذا تتمركز أهمية إنجاز السكنات بمدى تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة بنوعيتها المتخصصة والبسيطة , وهذا مايساهم في تقليص البطالة في الكثير من الدول النامية كانت أو المتطورة .

وعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة في المناطق الريفية في الجزائر اكثر من 40%بينما تتواجد نسبة أقل في المدن.وهذا يعود لفرط الحركة والنشاط في المدينة أما الريف فينحصر في الزراعة فقط .

فالسكن واليد العاملة خطان متوازيان إذا ارتفع نشاط الإستثمارات من الناحية السكنية خلق معه فرص عمل , فهو دافع ايجابي للمساهمة في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء.

ب- الأهمية الإجتماعية:

يعد السكن منأكثر متطلبات الحياة المعيشية للفرد فإنعدامه يخلق أزمة نفسية وإجتماعية يتولد عنها سلوكات غير أخلاقية .

فبغض النظر لتوفر الفرد على سكن له إما مجاني او بسعر رمزي, يكلف الدولة أو السلطات المعنية ماديا إلا انه يحدث تغييرا في سلوكيات الفرد. فالسكن في الجزائر يأخذ شكلين إما بصفة ملكية أو بصفة الإيجار, ففي الحيز الأول تكون التكلفة عالية يتحملها الفرد لأنه هو من يدفع التكلفة لشراءه لهذا المسكن وهذا ما يخلق جملة من الإيجابيات أهمها توفر وثائق الملكية عند الفرد.

مما يعزز في نفسه الشعور بالراحة والإطمئنان ,كما أنها تحمي أمواله المدخرة لشراء المسكن من ظاهرة الإدخار النقدي من جهة أخرى.

أمافيما يخص الحصول على السكن بصفة الإيجار تعد كحل للذين ليس لهم موارد مالية كافية من أجل الحصول على ملكية السكن ,ومن أهم ايجابياتها تسمح له بحرية التنقل وتغيير مكان إقامته بسهولة تماشيا مع ظروفه وهذه الحالة كحل مؤقت لفترة زمنية معينة .

رغم توفر هاتين الطريقتين للحصول على السكن إلا أن أفراد المجتمع خاصة الطبقة المحرومة ذات الدخل الضعيف لا تستطيع توفر احد منهما .

ج-الأهمية السياسة:

تعد الديمقراطية داخل الدولة أهم ضروريات الحياة ,فالأحزاب السياسية تبنت بقوة مشكل السكن في برامجها التنموية ولكن بالمقابل يأتي في إطار كسب أصوات الناخبين وإحداث الطمع في نفسيات أفراد المجتمع .

2-لمحة عن تطور السكن في الجزائرسنة2018:

ما تميز به قطاع السكن سنة 2018 هو التوجه نحو تنويع العرض واستحداث صيغ جديدة من شأنها تلبية احتياجات المواطنين وتتلاءم مع قدراتهم المادية على غرار السكن الترقوي المدعم، والسكن الايجاري العمومي.

وتم استحداث صيغة السكن الترقوي المدعم التي تعتمد على مساهمة مالك العقار والمستفيد وإعانة من الدولة وبإشراف من الصندوق الوطني للسكن، إضافة إلى السكن الايجاري العمومي الموجه للإيجار بهدف خلق سوق إيجاري تنافسي بين المالكيين وتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

وعرف قطاع السكن خلال نفس الفترة تغييرات في الإستراتيجية المنتهجة لتوزيع السكنات، والتي تم فيها إدماج صيغ السكن الاجتماعي والسكن الريفي والإعانات مع باقي الصيغ ضمن حصة واحدة توزع دفعة واحدة عبر ولايات الوطن.

من حيث حجم استفادة المواطنين من السكن، عرف عام 2018 توزيع 295 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ.

وأطلق في 2018 برنامج يضم 120 ألف وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار"عدل"، أين شهد شهر اكتوبر 2018 العملية الثالثة لاختيار المواقع لفائدة مكتتبي عدل 2 (2013)، وتم عرض 73.317 وحدة سكنية لعملية الاختيار عبر 31 ولاية.

سمحت هذه الديناميكية أيضا بإعادة إدماج بعض الحالات "المقصية سابقا " من البرامج العمومية لتستفيد من الإعانات المباشرة للدولة.

وتم الى غاية 2018 إطلاق ما مجموعه 45 ألف وحدة سكنية بصيغة الترقوي العمومي عبر الوطن

ففي العاصمة مثلا تم سنة 2018 إطلاق آخر ورشات مشاريع الترقوي العمومي بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله المتمثلة في انجاز 2.700 وحدة سكنية بصيغة الترقوي العمومي، والذي يعد آخر المشاريع المبرمجة

للترقوي العمومي بالعاصمة و قد شرع في توزيع هذه السكنات في 2018 و لا تزال العملية متواصلة ففي نهاية شهر مارس 2019 تم توزيع جزء اخر من هذه السكنات..

فيما يخص السكن الريفي فقد اعتبرت سنة 2018 عاما ايجابيا بالنسبة للمستفيدين منه بهدف تشجيع هذه الصيغة التي تندرج في إطار تنمية الأرياف وتثبيت الأهالي.

في حين يتضمن البرنامج الممتد من 2015 إلى 2019، أكثر من 2.1 مليون وحدة سكنية (ما تبقى للإنجاز بالإضافة إلى البرامج الجديدة) منها أكثر من 1 مليون وحدة انتهيت إشغالها في سبتمبر 2018 تقدر بـ 773.647 وحدة في طور الانجاز و 334.024 وحدة سكنية في حيز الانطلاق.

كما تبقى الآمال في تحسن القطاع مستقبلا مرتبطة بتطلع القائمون على قطاع السكن إلى بدل المزيد من الجهود خلال السنوات المقبلة بدءا من سنة 2019 لتوسيع الحظيرة السكنية ونوعية الصيغ السكنية، أين تم برمجة انجاز 5.000 سكن عمومي إيجاري على سبيل التسوية و 90 ألف سكن بصيغة البيع عن طريق الإيجار وكذا 50 ألف وحدة بصيغة الترقوي المدعم إلى جانب 240 مرفق عمومي.

وفيما يخص الإعانات، فان البرنامج الجديد لسنة 2019 يشمل 40 ألف إعانة جديدة بالنسبة للسكن الريفي بالإضافة إلى 20 ألف وحدة تم تسجيلها في إطار النفقات الاحتياطية غير المتوقعة بعنوان ميزانية سنة 2018 منها 10 آلاف إعانة منحت لولايات الجنوب و 10 آلاف إعانة أخرى لولايات الهضاب العليا.

وتشهد بداية 2019 فتح الموقع للمكتتبين من أجل سحب شهادة ما قبل التخصيص لأكثر من 60 ألف مكتتب في إطار برنامج البيع بالإيجار "عدل."

كما تتضمن سنة 2019 أيضا إطلاق صيغة السكن الإيجاري العمومي التي ستفتح للمواطنين إمكانية تغيير سكنهم عند تنقلهم عبر الولايات لأسباب تتعلق بظروف العمل أو بظروف خاصة أخرى.

3- تطور الحظيرة السكنية في الجزائر مابين(2008-2018) :

عرف هذا القطاع تطورا كبيرا خلال (2008-2018),ففي سنة 2008كانت الحظيرة السكنية في الجزائر تضم 6686124 سكن وقد تم توزيع العديد خلال السنوات التي تليها .

في سنة 2012 تم توزيع 184429 مسكن وفي سنة 2013 ما يقارب 257995مسكن إلى ان نصل ل 333766مسكن في سنة 2014,حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

فخلال هذه الفترة (2008-2018) كان مجموع السكنات الموزعة 776190مسكن حيث أن هذا التطور في عدد السكنات الموزعة مس القطاعين الحضري والريفي على حد سواء ’فقد بلغ عدد السكنات الحضرية الموزعة بين سنتي 2010و 2012 الى 317048مسكن . فيما بلغ عدد السكنات الريفية الموزعة في نفس الفترة 228322مسكن .وبالرغم من العدد الموزع للسكنات الريفية والحضرية معتبر خلال هذه الفترة الا اننا لم نبلغ مستوى القضاء على أزمة السكن في بلادنا.

ففي سنة 2008بلغ عدد شغل المسكن 6.4شخص في السكن وهو ما يعادل 2.2شخص في الغرفة .

تطور السكنات الموزعة في الجزائر سنة 2012-2013-2014.

السنوات	2012	2013	2014
عدد السكنات	184429	257995	333766

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

4- تزويد المساكن ببعض ضروريات الحياة .

لم يكن الشغل الشاغل للدولة بناء السكنات فقط بل تزويد هذه الأخيرة بشبكة الكهرباء والغاز وشبكة الصرف الصحي ,وكذا المياه الصالحة للشرب فقد بلغت نسبة السكنات المزودة بالكهرباء سنة 2008الى 94.5% من مجموع السكنات في حين لم تغطى شبكة توزيع الغاز الا نصف السكنات 45.8%خلال نفس السنة ,فيما يخص شبكة الصرف الصحي وتزويد بالمياه الصالحة للشرب فقط بلغت على التوالي 77.5%و80.8% ,وهي نسب قد نعتبرها مرضية لأن الجزائر تصف ضمن الدول السائرة في طريق النمو .

الخلاصة:

طرأ على قطاع السكن عدة تغييرات خلال السنوات الماضية إلى يومنا هذا .وهذا ما ورد عقب التطورات العقارية وتغيير السياسات السكنية وكذا الطلب المستمر من السكان على السكن .

وهنا نلاحظ ان النمو الديموغرافي يتزايد من سنة إلى أخرى والإلحاح على السكن من الفرد.كما زاد المشكل عسرا على القطاع مما دفع الدولة إلى انتهاج عدة طرق وتقديم عدة صيغ، مع شروط يجب على المواطن الالتزام بها حيث تشمل السكن الحضري والريفي . وكذا توفر ما يستلزم من متطلباته للعيش في استقرار.

الفصل الثاني

واقع السكن في تيارت

تقديم الولاية :

تمهيد: تيارت ولاية جزائرية كانت في القديم تسمى باللغة البربرية **تيهرت** ويقصد بها اللبؤة. كما ينعتها الملعون بالخيل **بجنة الحصان الأصيل** لتمسكها بتراثها القديم .

الموقع:

تقع تيارت في الشمال الغربي من الجزائر تقريبا وسط الشمال الجزائري .تحدها من الشرق كل من ولاية الجلفة في جنوبها الشرقي وولاية المدية في شمالها الشرقي .ويحدها من الغرب كل من ولاية البيض وولاية سعيدة في جنوبها الغربي .وولاية معسكر في شمالها الغربي .ويحدها من الشمال كل من ولايتي:تسمسيلت في شمالها الشرقي وغليزان في شمالها الغربي .ويحدها من الجنوب كل من الاغواط في جنوبها الشرقي .

مساحتها: 20050.05كم².

عدد سكانها :988141سنة2018.

طبيعيا:

تقع في الهضاب العليا مناخها قاري

اقتصاديا:

يغلب عليها الطابع الفلاحي والرعوي مع تربية الخيول (مثل مركز تربية الخيول شاوشاوا ببلدية تيارت).كما أنها تزخر بعدة مصانع مثل مصنع الأحذية بفرندة، ومصنع الأدوية بملاكو، والصناعات التقليدية مثل النسيج ومصنع الأسلحة القديم بتاقدمت.

تقسيم الإداري للولاية:

- عدد الدوائر: **14**دائرة .

- عدد البلديات: **42**بلدية .

الخريطة:

الجدول01: تطور عدد سكان ولاية تيارت مابين فترة(2008و2018.).

الدوائر	2008	2018
تيارت	201234	241000
دحموني	35401	41734
مدروسة	31745	37356
مغيلة	12956	14677
سوقر	107385	126673
عين الذهب	44332	47639
قصر الشلالة	76765	94987
فرندة	103716	118882
الرحوية	31639	38505
مشرع الصفا	26061	27905
مهدية	59516	65601
عين كرمس	49021	57999
واد ليلي	23435	25105
حمادية	43326	50078
الولاية	846532	988141

المصدر:مديرية البرمجة و المتابعة الميزانية.

التمثيل البياني 4:.توزيع السكان حسب السن والجنس في فترة مابين 2008و2018.

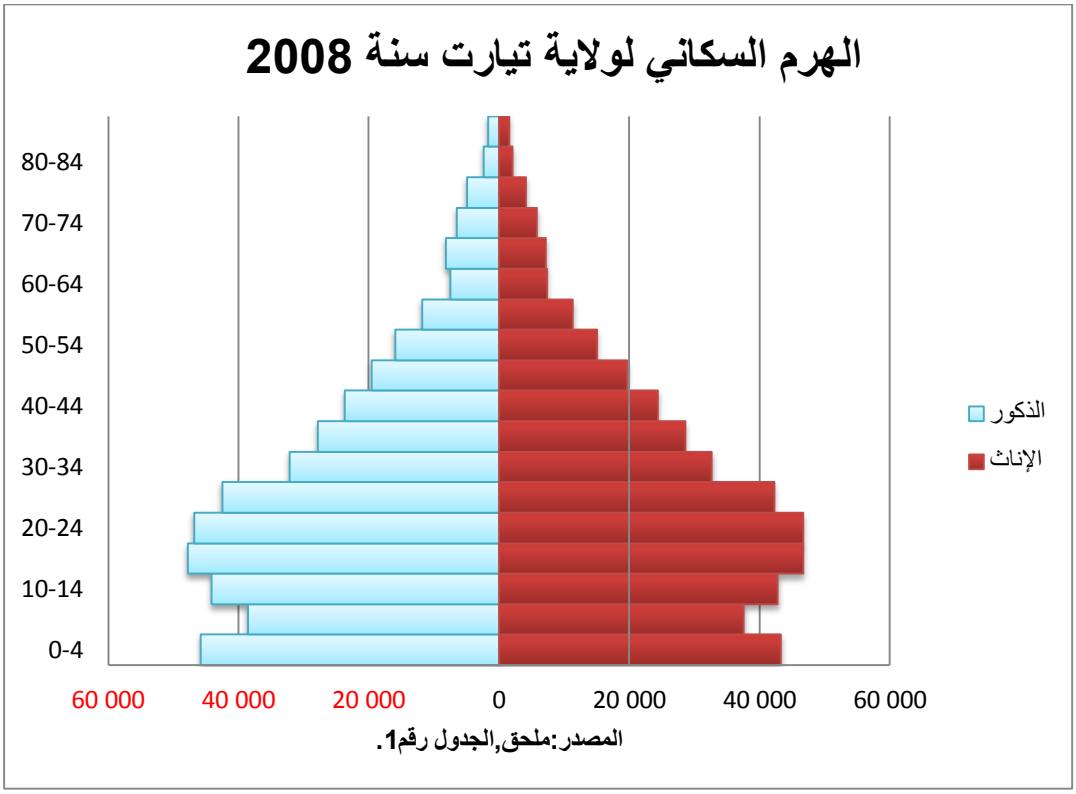

المصدر:ملحق,الجدول رقم1.

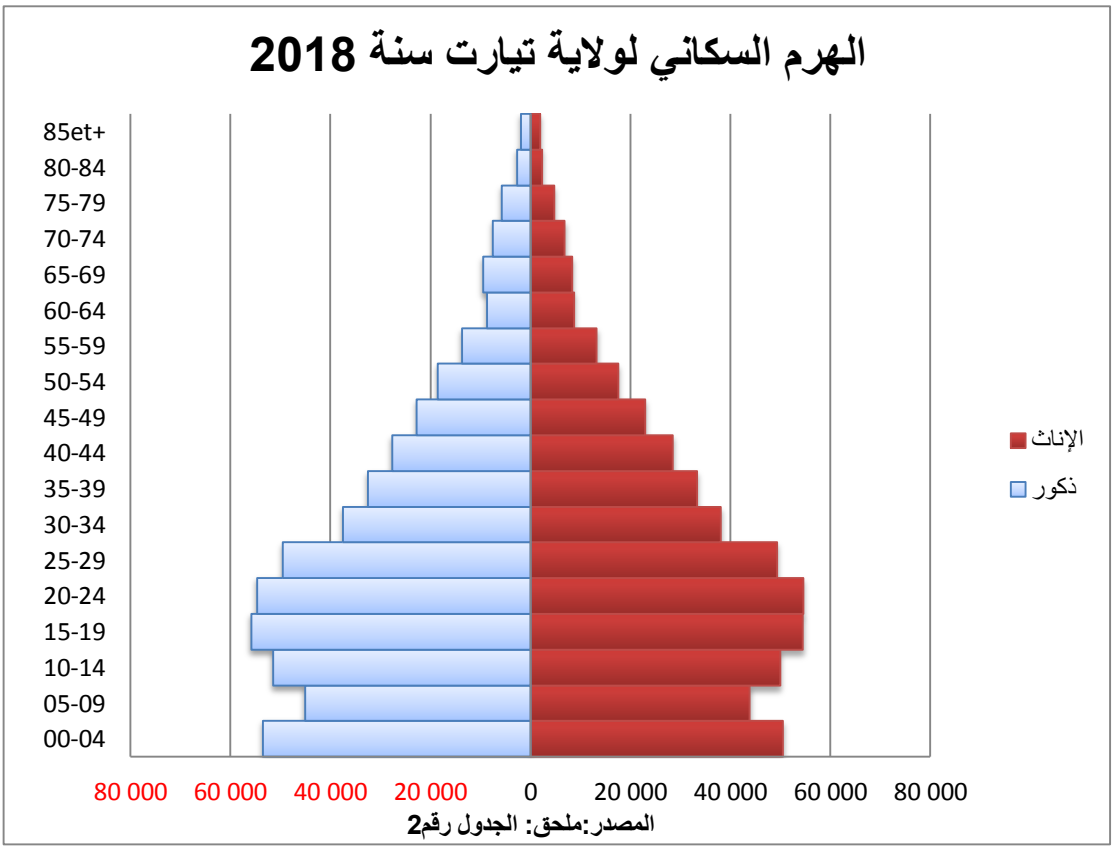

المصدر:ملحق: الجدول رقم2

*ان الهرم السكاني لولاية تيارت يتصف باتساع قاعدته نظرا لنسبة زيادة الأطفال نتيجة لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات .

ويستمر هذا الاتساع تدريجيا لفئة الشباب وهذا ما يبين أن سكان ولاية تيارت أغلبيتهم شباب وهذا ما يفسر ارتفاع طلب السكن ,لأنه يستدعي الاستقرار وانشاء أسرة (الزواج).

ثم يبدأ في النقص تدريجيا لقمة الهرم والذي يمثل نسبة الشيوخ وهي نسبة ضئيلة نسبة لفئة الشباب والأطفال.

الجدول 02: نسبة السكان للفئات الكبرى حسب السن والجنس لسنتي 2008و.2018

فئة العمر	2008			2018		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
19-00	41,26	40,26	40,95	41,26	40,63	40,95
39-20	34,92	35,84	35,38	34,92	35,84	35,37
59-40	16,6	17	16,7	16,6	16,8	16,7
60فأكثر	7,22	6,9	6,97	7,22	6,73	6,98
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : حساب شخصي.(الملحق الجدول رقم1و2).

تم تقسيم الجدول حسب هذه الفئات تماشيا مع غرض الدراسة , حيث تم تحديد الفئة مابين20-39سنة لوحدها لحكم ان هذه الفترة من العمر يقبل فيها الشباب على الزواج بشكل كبير مع العلم أن قلة منهم يتزوج قبل هذه الفترة نظرا لظروف المالية وارتفاع تكاليف الزواج والبعض منهم يتزوج بعدها لنفس الأسباب .

نلاحظ نسبة الشباب في هذه الفئة العمرية (20-39) لسنتي 2008و 2018 يخيم عليها طابع الإستقرار35.38%و35.37% على التوالي .وهو ماقد يبشر بإمكانية استطاعة الدولة حل مشكلة السكن لهذه الفئة بحكم أنها لا تعرف زيادة في نسبها .

الجدول03:الحركة الطبيعية لولاية تيارت مابين 2008 الى 2018.

الدائرة	2008		2011		2015		2017	
	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات
تيارت	8654	1314	10420	1260	12517	1490	14058	1630
دحموني	116	81	90	84	40	89	21	102
مدروسة	354	77	42	56	371	130	187	128
مغيلة	61	34	49	20	7	10	238	42
سوقر	3132	482	3674	385	3793	512	3446	513
عين الذهب	810	161	4574	538	804	146	608	160
قصر الشلالة	2739	320	3093	268	2406	308	2155	224
فرندة	2856	369	3441	404	4063	537	4314	497
رحوية	472	88	615	104	792	110	748	103
مشرع الصفا	62	82	75	90	19	91	16	73
مهدية	2048	276	2019	247	2473	318	2056	316
ع,كرمس	1077	117	1303	145	1198	192	964	172
واد ليلي	135	62	95	64	41	81	39	82
حمادية	369	100	425	84	450	104	470	91
الولاية	22885	3563	29915	3749	28974	4118	29320	4133

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الجدول03: المعدل الخام للولادات ومعدل الخام للوفيات مابين (2008-2017).

السنوات	TBN	TBM
2008	26.81	4.17
2011	33,41	4.18
2015	30.35	4,31
2017	29.88	4.21

المصدر :الملحق ,رقم03 جدول االحركة الطبيعية لولاية تيارت .

التمثيل البياني05: الحركة الطبيعية لولاية تيارت مابين 2008-2017.

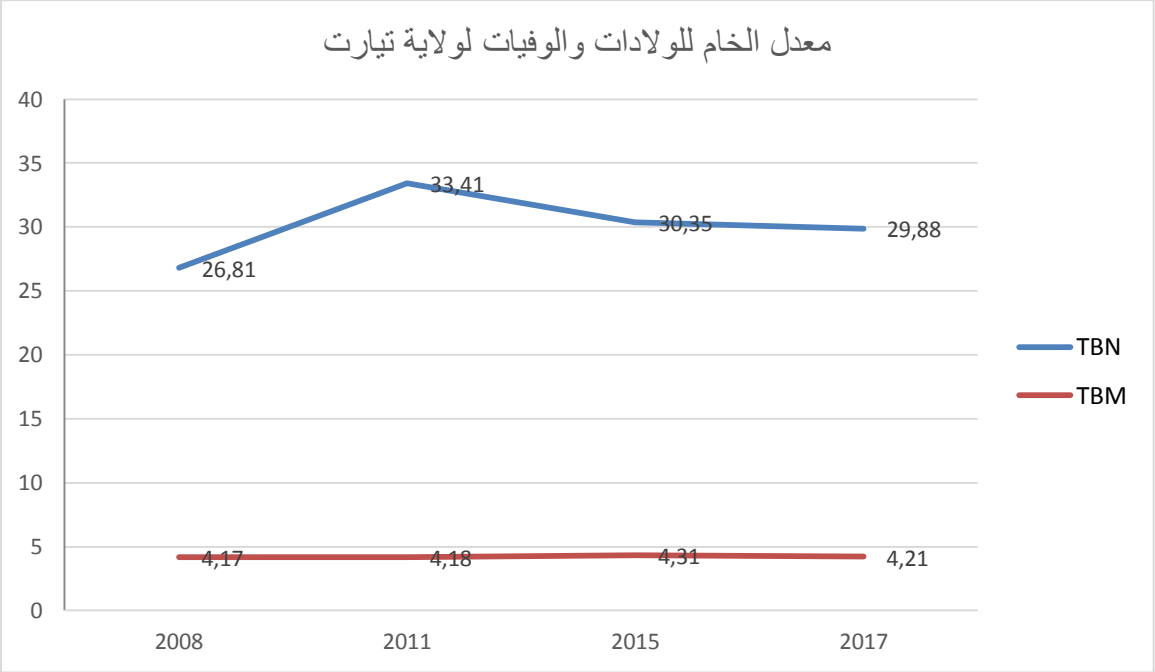

يتضح أن معدل الخام للوفيات يسير بشكل شبه مستقيم وهو ما يوضح إستقرار هذا المعدل مع تسجيل إرتفاع طفيف سنة 2015بنسبة 4.31%أما فيما يخص معدل المواليد فقد زاد بحوالي 7 نقاط في 2011مقارنة بسنة 2008و4 نقاط بين سنة 2015و 2008,ثم 3 نقاط سنة 2017.

وهذه الزيادة في عدد المواليد المسجلة سنة 2011فقد ترجع الى ذلك الإرتفاع الذي عرفه معدل الزواج سنة 2009مقارنة بسنة 2008حيث بلغ 11.45‰و9.37‰على التوالي .

أي أن تلك الزيادة في عدد المواليد منذ 2011قد تكون نتيجة الزيجات التي وقعت في2009.

الجدول04: تطور المعدل الخام للزيجات مابين فترة (2008و2018).

السنوات	عدد الزيجات	متوسط عدد السكان	معدل الخام للزجات ‰
2008	8000	853343	9,37
2009	9927	867102	11,45
2010	7823	881135	8,88
2011	11928	895446	13,32
2012	10696	910041	11,75
2013	10203	924926	11,03
2014	10518	940107	11,19
2015	10203	954407	10,69
2016	9206	967769	9,51
2017	8704	981218	8,87
2018	6844		

المصدر : حساب شخصي.

التمثيل البياني رقم 06: تطور المعدل الخام للزيجات ما بين 2008 و 2017 في ولاية تيارت:

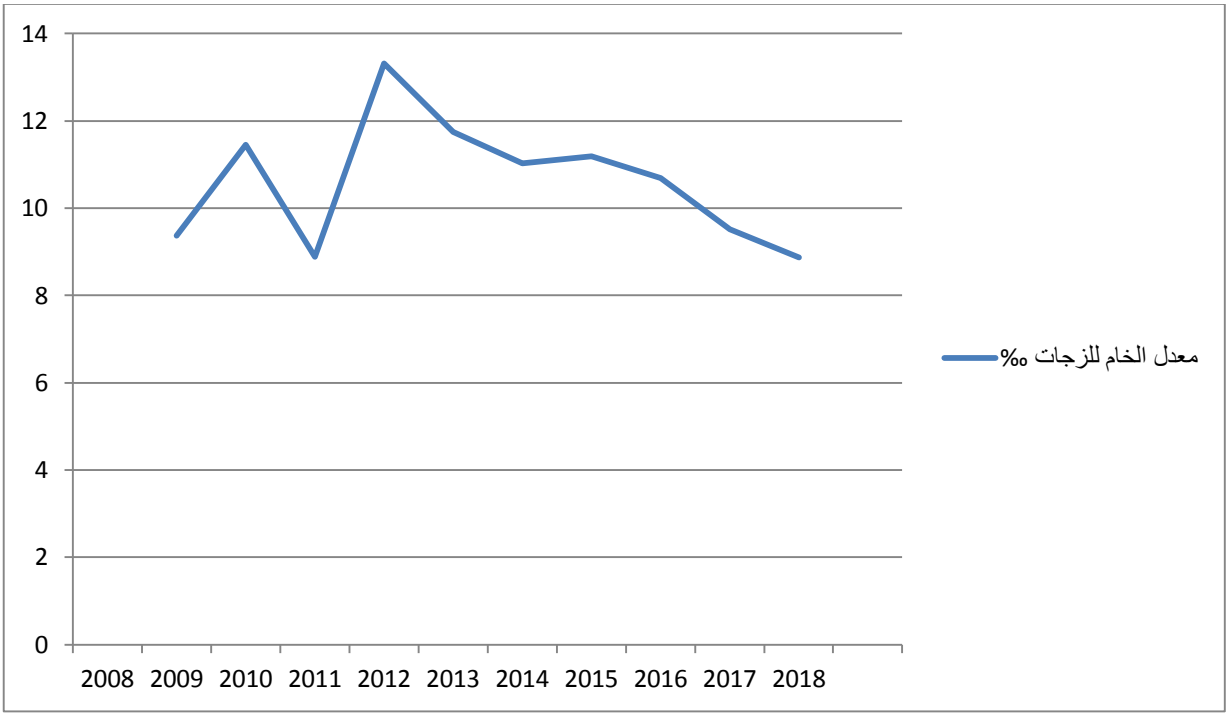

- من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الزيجات من 2008 الى 2009 بنسبة 2‰ثم تعود للانخفاض في سنة 2010بنسبة 3‰ ثم ترتفع في سنة 2011 ثم يليها انخفاض تدريجيا من سنة 2012الى سنة 2017 وهذا التذبذب يخص السنوات الأولى من فترة الدراسة, أما في نهايتها فقد استمر المعدل في الانخفاض قد يفسر ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ولم تستثنى منها ولاية تيارت , من نتائجها عدم الحصول على مناصب شغل ,ارتفاع تكاليف الزواج ,كثرة البطالةوهذا ما يمنع الشباب في التفكير في الزواج و الاستقرار.

II- واقع السكن في ولاية تيارت سنة 2018.

1-الجدول 05:توزيع السكان حسب الريف والحضر لسنتي 2008-2018.

المنطقة	2008		2018	
	عدد السكان	نسبة%	عدد السكان	نسبة%
الحضر	694483	82	820057	83
الريف	152049	18	168084	17
المجموع	846532	100	988141	100

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

التمثيل البياني07:

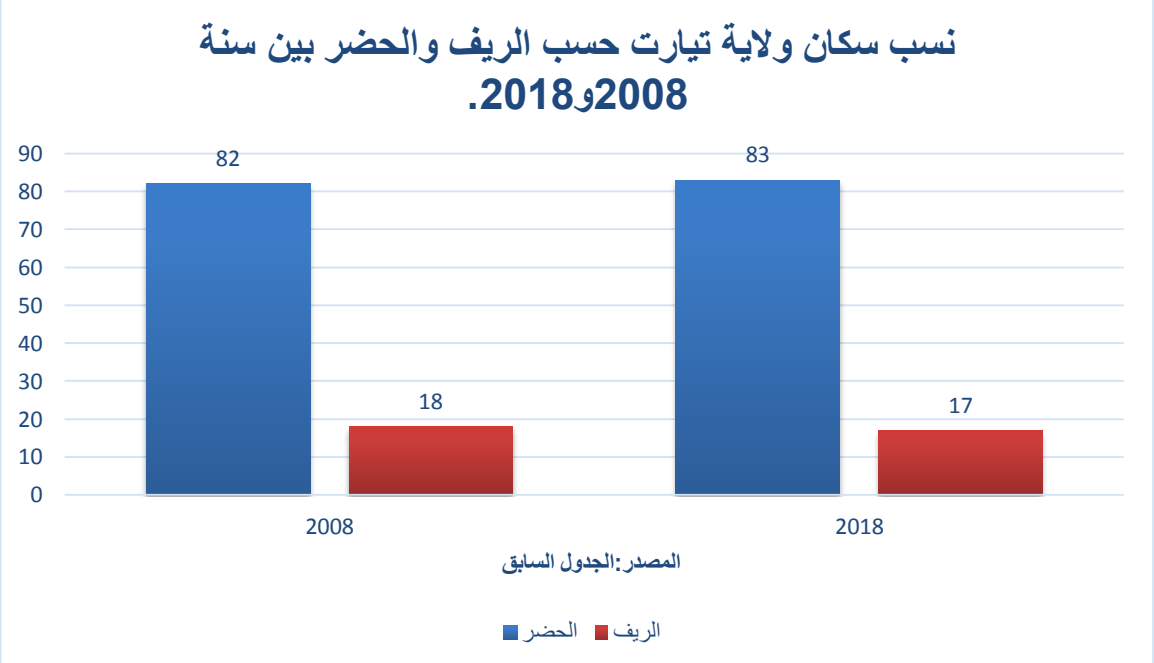

من المنحني السابق نلاحظ أن تمركز معظم سكان الولاية في الحضر في كل من السنتين حيث تمثلت سنة 2008بنسبة 82% وزادت بنقطة سنة 2018 بنسبة 83% وهذه الزيادة الضئيلة قد تفسر بنزوح البعض من الريفيين الى المدينة إما لأسباب إجتماعية (العمل , الدراسة ,.... وغيرها),أو لم تصلهم إعانات المقدمة من طرف السلطات المعنية كغيرهم من المستفيدين من أصحاب الريف لهذا فقد وصلت نسبة سكان المقيمين في الريف الى 17%سنة 2018 حيث كانت18% سنة 2008.

2-الوضعية العامة للسكن في ولاية تيارت سنة 2018.

خلال البرنامج للسكن حظيت ولاية تيارت بـ87450 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وذلك خلال ما تبقى من البرامج السابقة سنة 2004.

بالاضافة الى المخططات (2005-2009)و(2010-2014) و(2015-2019),التي تتوزع حسب النوع كما يلي

:الجدول06: الوضعيـة الفيزيائية لمختلف الصيغ السكن سنة 2018:

انواع السكن		عدد السكنات	عدد السكنات المنجزة	في طور الانجاز	غير منطلقة
السكن الريفي		37826	33548	3033	1245
السكن الاجتماعي الايجاري		31914	24343	7571	-
السكن التساهمي والترقوي المدعم	**4731**	4731	4549	182	-
	3230	3230	700	1442	1088
سكن البيع بالإيجار		7630	530	3300	3800
السكن الترقوي العمومي		218	-	218	-
السكن التابع للتعليم العالي		220	140	-	80
السكن التابع للأمن الوطني		12	04	-	08
السكن الترقوي الحر		1669	28	639	1002
المجموع		**87450**	**63842**	**16385**	**7223**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

–من خلال الجدول اعلاه يتضح جليا ان نسبة كبيرة من هذه السكنات قد تم استلامها 73% وهو مايقدر بـ63842وحدة سكنية ,في حين أن 27% المتبقية تتوزع على سكنات قيد الانجاز بنسبة 18.75%واخرى في طور الانطلاق 8.25%وهو مايوضح في الشكل الموالي :

التمثيل البياني08 : توزيع مختلف الصيغ السكنية.

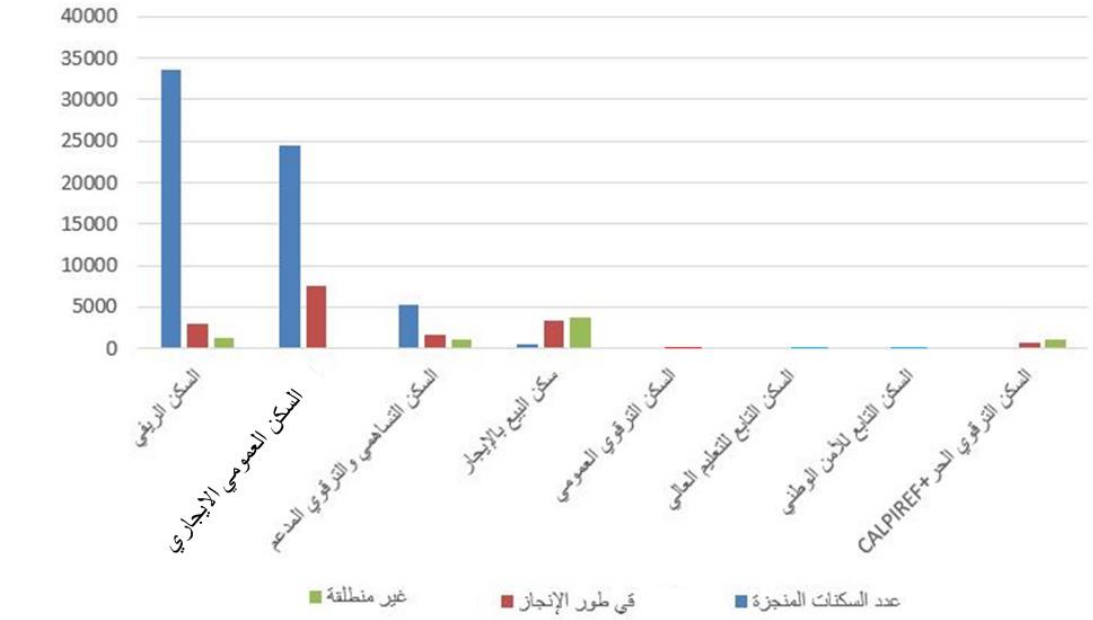

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

– عرف القطاع سنة 2018قفزة نوعية من حيث البرامج بمختلف انواعها المبلغة والمنطلقة فيها وكذلك تلك التي تم تسليمها .

أ- السكنات المبلغة :

الجدول07:عدد السكنات المبلغة.

الصيغة	العدد
السكن الريفي	اعانة500
الترقوي المدعم	1000
البيع بالإيجار	1000

التمثيل البياني09: توزيع السكنات المبلغة.

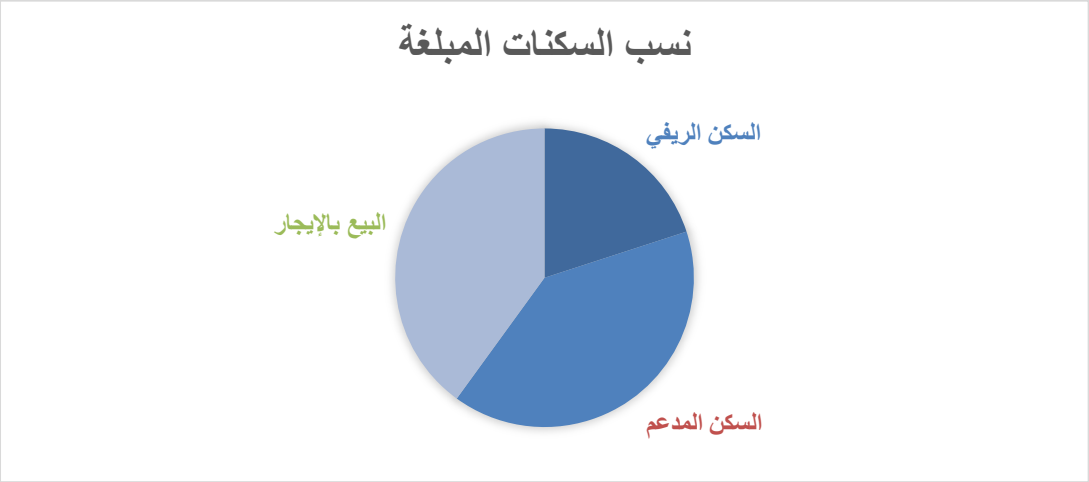

-من خلال الرسم البياني نستنتج أن نسبة السكن الترقوي المدعم والسكن البيع بالايجار تستحوذ على نسبة 80%من السكنات المبلغة أي أن الدولة ستبنيها ويتم تسليمها الى أصحابها جاهزة, في حين أن 20%من المتبقية تخص السكن الريفي يتم تقديمها مساعدات مالية لأصحابها للبناء سكناتهم (البناء الذاتي).

ب-السكنات في طور الانجاز لسداسي الأول من سنة 2018.

أما السكنات التي تم الانطلاق في بناءها بلغت 3304 وحدة سكنية خلال السداسي الأول لسنة 2018.

الجدول08: عدد السكنات في طور الإنجاز.

الصيغة	العدد
السكن الريفي	1904
البيع بالإيجار	1400

التمثيل البياني10: نسب صيغ سكنات في طور الإنجاز.

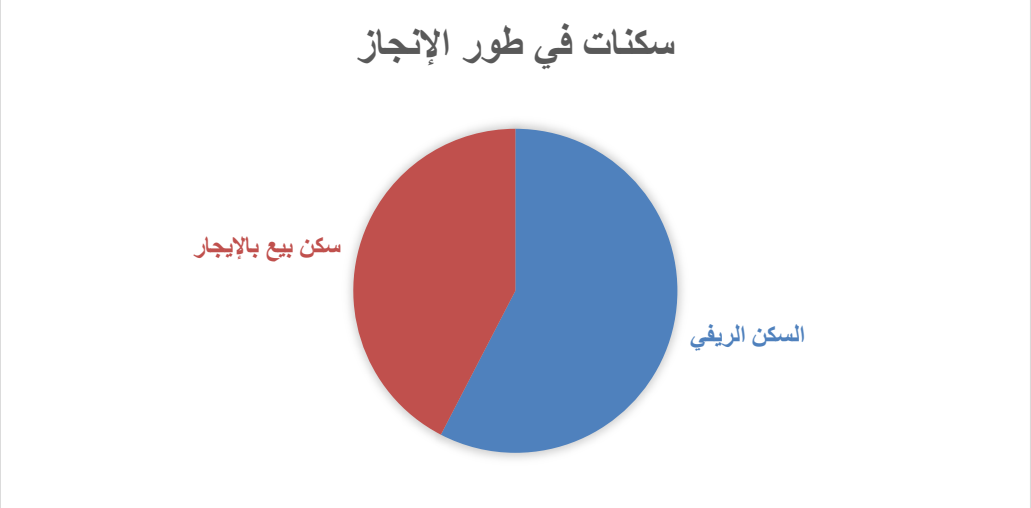

- فيما يخص السكنات في طور الانجاز فان أكثر من 57% منها خصص كإعانات للسكن الريفي في حين بلغت نسبة سكن بيع بالإيجار 42.4% وهو ما يعادل 1400وحدة سكنية في طور الإنجاز.

ج-السكنات الموزعة خلال السداسي الأول من سنة 2018.

الجدول09: عدد السكنات الموزعة .

الصيغة	العدد
السكن الريفي	1455
بيع بالإيجار	6409
السكن الترقوي المدعم والتساهمي الإجتماعي	304

التمثيل البياني 11: نسب صيغ السكنات الموزعة خلال السداسي الأول من سنة 2018.

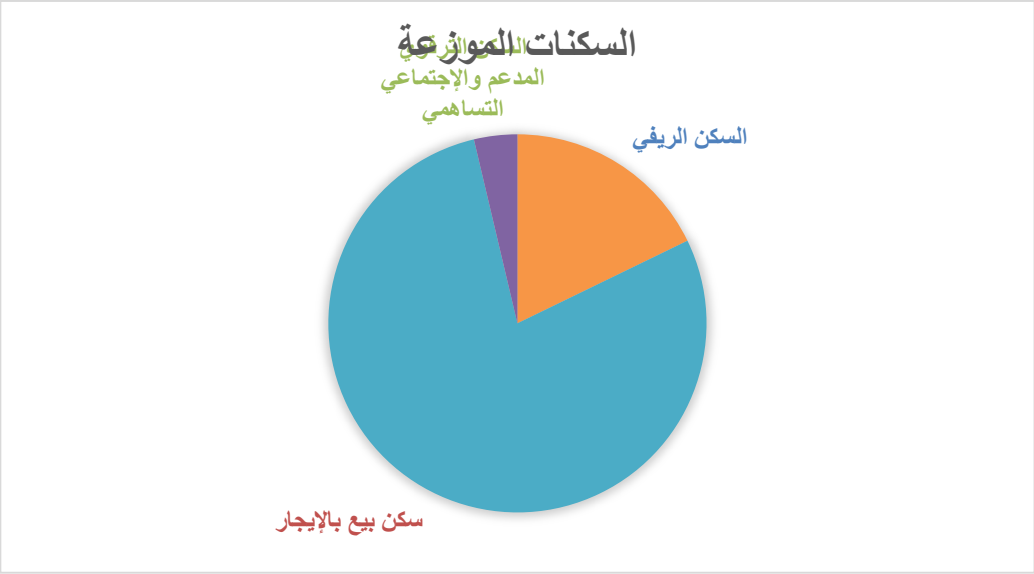

-خلال سداسي الأول من سنة 2018 حظي السكن العمومي الإيجاري نسبة تفوق من 78.48%من السكنات الموزعة في الولاية .أما السكن الترقوي المدعم و الاجتماعي التساهمي 3.72% فقط .وقد يرجع ذلك الى أن سكان المنطقة يفضلون العيش في البناء الذاتي , والذي يمثل نسبة 17.8%من مجموع السكنات

الموزعة وربما يرجع على أن الولاية تعتمد على الزراعة كنشاط إقتصادي .مما يحبب سكانها في بناء مساكنهم على أراضيهم لتسهيل نشاطاتهم .

-لتوزيع السكنات في ولاية تيارت دور في ارتفاع الحظيرة السكنية للولاية من 194765 وحدة سكنية في نهاية 2017الى 199248في نهاية السداسي الأول لسنة 2018.

وقد بلغت 204600وحدة سكنية نهاية 2018وهذا الارتفاع في الحظيرة السكنية ساهم هو الآخر في تراجع معدل مشغل السكن حيث انتقل من 5.25شخص في سنة 2009الى 5 سنة 2017 الى ان يصل الى 4.85شخص نهاية سنة 2018.

1.-السكن الريفي:

- **الوضعية الفيزيائية للسكن الريفي في الولاية لسنة 2017 موضحة** كما يلي:

- عدد السكنات التي انتهت بها الأشغال: **2143** إعانة

-عدد السكنات المنطلقة: **1585** إعانة

حصيلة السداسي الأول من سنة **2018** تتمثل فيما يلي:

- عدد السكنات التي انتهت بها الأشغال:**1455**إعانة

-عدد السكنات المنطلقة: **1904** إعانة

حظيت ولاية تيارت ببرنامج ريفي قدر ب**828 37** إعانة كما سبق ذكرها .موزعة على**33548** إعانة بمناطق مبعثرة 033 **3** إعانة على شكل مجمعات سكنية. حيث تم إعداد **1247**مقررة استفادة تتوزع حسب الدوائر كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول10: توزيع الإعانات الريفية حسب الوضعية الفيزيائية لسنة 2018حسب الدوائر:

الدائرة	البرنامج المسجل	عدد السكنات المنجزة	عدد السكنات في طور الانجاز	عدد السكنات غير المنجزة
تيارت	468	273	9	186
دحموني	2019	1865	83	71
مدروسة	2455	2070	272	113
مغيلة	2354	1999	248	107
سوقر	4324	3699	486	139
عين الذهب	2871	2531	312	28
قصر الشلالة	2560	2107	221	232
فرندة	3095	2884	158	53
الرحوية	1952	1660	237	55
مشرع الصفا	2826	2675	65	86
مهدية	3567	3183	370	14
عين كرمس	4255	3946	253	56
واد ليلي	2194	1965	147	82
حمادية	2888	2691	172	25
المجمـــوع	**37828**	**33548**	**3033**	**1247**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

و بمقارنة النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان عدد السكنات المنطلقة خلال السداسي الأول فقط من سنة 2018 فاقت عدد السكنات المنطلقة خلال سنة 2017 كاملة و ذلك نتيجة المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية

2- السكن العمومي الايجاري:

تقدر حصيلة صيغة السكن العمومي الايجاري بـ 31.914 وحدة سكنية موزعة على مختلف البرامج , مع العلم أن المسجلة إلى غاية 2006 تم تجسيدها و لم يتبق في طور الانجاز إلا برنامج القضاء على السكن الهش 2006/2009 و البرنامج الخماسي 2010/2014 ,وعليه فإن المحتوى المادي للبرامج قيد الانجاز يقدر بـ 24 740 وحدة سكنية. و وضعيتها موزعة على النحو التالي:

- ❖ عدد السكنات المنجزة و المسلمة380 10 وحدة سكنية
- ❖ عدد السكنات المنجزة و الغير مسلمة789 6 وحدة سكنية
- ❖ عدد السكنات قيد الانجاز571 7 وحدة سكنية

بنسبة أقل من 60 % 658 1 وحدة سكنية.

وبنسبة تفوق 60 % 5913 وحدة سكنية.

3- السكن الاجتماعي التساهمي والترقوي المدعم:

إستفادت ولاية تيارت من 6961 وحدة سكنية موزعة بين 4731 سكن إجتماعي تساهميو2230 سكن ترقوي مدعم و الوضعية الفيزيائية لهذه الصيغة مبينة كالآتي:

- ➢ **-السكنات المنتهية :**

5249 وحدة سكنية أي بنسبة 75.36 %.منها (4549 وحدة سكنية +« LSP »700 وحدة سكنية « LPA »)

- **السكنات المنتهية و المسلمة للمستفيدين :**

4887 وحدة سكنية منها : 4387 وحدةسكنية +« LSP »500 وحدة سكنية « LPA »

- **السكنات المنتهية و الغير المسلمة للمستفيدين:**

362 وحدة سكنية موزعة على (162 وحدة سكنية +« LSP »200 وحدة سكنية « LPA ») ، وتسليمها مرتبط بالانتهاء من الأشغال التهيئة الخارجية والربط بالشبكات المختلفة

- **السكنات في طور الإنجاز :**

1624 وحدة سكنية أي بنسبة 38.23 %. منها (182وحدةسكنية « LSP » +1442 وحدة سكنية « LPA »)

الجدول11:نسب تقدم الأشغال متفاوتة للسكنات في طور الإنجاز حسب الجدول التالي:

نوع السكن	نسبة تقدم الأشغال< 60 %	نسبة تقدم الأشغال>=% 60	المجموع
LSP	**66**	**116**	**182**
LPA	**310**	**1132**	**1442**
المجموع	**376**	**1248**	**1624**

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

–حسب النسب الأشغال الموضحة في الجدول أعلاه لمختلف الصيغ يتضح أن العديد من هذه السكنات ان لم تكن كلها ستقدم في أجالها المحددة مما سيساهم هو الأخر في مواصلة انفراج ازمة السكن بالولاية .

4- سكن البيع بالإيجار :

بلغ عدد السكنات التي استفادت منها ولاية تيارت في هذه الصيغة 7100 بحيث انطلقت الأشغال في 3300 وحدة سكنية أي بنسبة 46.47 %و في طور الانطلاق 3800 وحدة سكنية بنسبة 53.52 %.

5-السكن الترقوي العمومي (lpp):

انطلق ببلدية تيارت بطريق السوقر مشروع إنجاز 218وحدة سكنية حيث بلغت الأشغال فيها بنسبة 85%.

6- السكنات الالزامية:

أ)-قطاع التعليم العالي:

تمت دراسة وإنجاز 220سكن لصالح مستخدمي التعليم العالي ومنها 80 مسكن تم تجميد الاشغال بها .

ب)- سكنات لصالح الأمن الوطني:

تم دراسة وإنجاز 16 مسكن لصالح أعوان الأمن الوطني .

3-طلبات مختلف الصيغ:

بلغ عدد الطلبات المسجلة لمختلف الصيغ السكنية عبر بلديات الولاية **437 230** طلب موزعة كالأتي:

- السكن الريفي: 721 30 طلب
- السكن العمومي ألإيجاري: 515 83 طلب .
- السكن الترقوي المدعم: 386 10 طلب.

- سكن البيع بالإيجار: 3117طلب.
- التجزئات الاجتماعية:[1] 102 698 طلب.

و تجدر الإشارة إلى أن اغلب الطلبات تتمحور حول التجزئات الاجتماعية بالدرجة الأولى،وبالدرجة الثانية السكن العمومي الايجاري ، حيث أن العدد الهائل للطلبات المسجلة الذي لا يعبرعن الطلب الحقيقي للسكن، مما يستدعي إعادة النظر في عدد الملفات من خلال القيام بعملية تصفيتها لاحتمال تكرار إيداعها في أكثر من صيغة سكنية.

4-تحسين واجهات المباني القديمة:

في إطار تجسيد العملية الخاصة بإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات الولاية، الممولة من طرف حساب التخصيص الخاص رقم **114-302** .

تكفلت مديرية السكن ب: 35 موقع ضمن هذه العملية ، والتي تم تعينها من طرف اللجنة المؤهلة و المتضمنة الأشغال التالية :

-أشغال الكتامة,أشغال الطلاء,إعادة تهيئة الأجزاء المشتركة,اعادة تهيئة الفراغات الصحية.

وكذلك في إطار المحافظة على النسيج العمراني القديم تقرر تسطير برنامج خماسي يمتدد من 2018 إلى غاية 2022 و هذا من اجل تحسين الواجهات للبنيات القديمة ، و عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16/55 المؤرخ في 01/02/2016 المحدد شروط و كيفيات التدخل في النسيج العمراني القديم

[1] **التجزئات الاجتماعية :**
جهاز جديد استحدث تطبيقا لتعليمة وزارية مشتركة رقم 01 المؤرخة في 07 جويلية 2014 .
مقرر وزاري رقم 875/م.د/و.أ/المؤرخة في 26 جويلية 2015 .

يضاف الى الأجهزة الموجودة في مجال الحصول على السكنات بمختلف الصيغ , و يتمثل هذا الجهاز في تجزئة قطع أرضية تابعة للأملاك الخاصة للدولة و التنازل عنها لفائدة المستفيدين على شكل حصص مهيأة موجهة للبناء الذاتي و تطبق حصريا على البلديات التابعة لولايات الجنوب و الهضاب العليا

-الجدول 12: نسبة إشغال السكنات والغرف حسب الدوائر في ولاية تيارت لسنتي 2009و2018 .

الدائرة	2009		2018	
	Tol	Top	Tol	Top
تيارت	5,3	1,77	5,01	1,77
دحموني	4,38	1,63	4,68	1,56
مدروسة	4,78	1,59	4,11	1,37
مغيلة	2,85	0,95	2,68	0,89
سوقر	6,14	2,05	5,79	1,93
عين الذهب	5,37	1,79	4,58	1,53
قصر الشلالة	6,11	2,04	6,42	2,14
فرندة	5,53	1,84	5,27	1,76
الرحوية	5,11	1,7	4,98	1,66
مشرع الصفا	4,27	1,42	3,55	1,18
مهدية	5,23	1,74	4,54	1,51
عين كرمس	4,51	1,5	4,14	1,38
واد ليلي	3,45	1,15	3,02	1,01
حمادية	6,29	2,1	4,89	1,63
المجموع	**5,25**	**1,75**	**4,85**	**1,62**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية. .

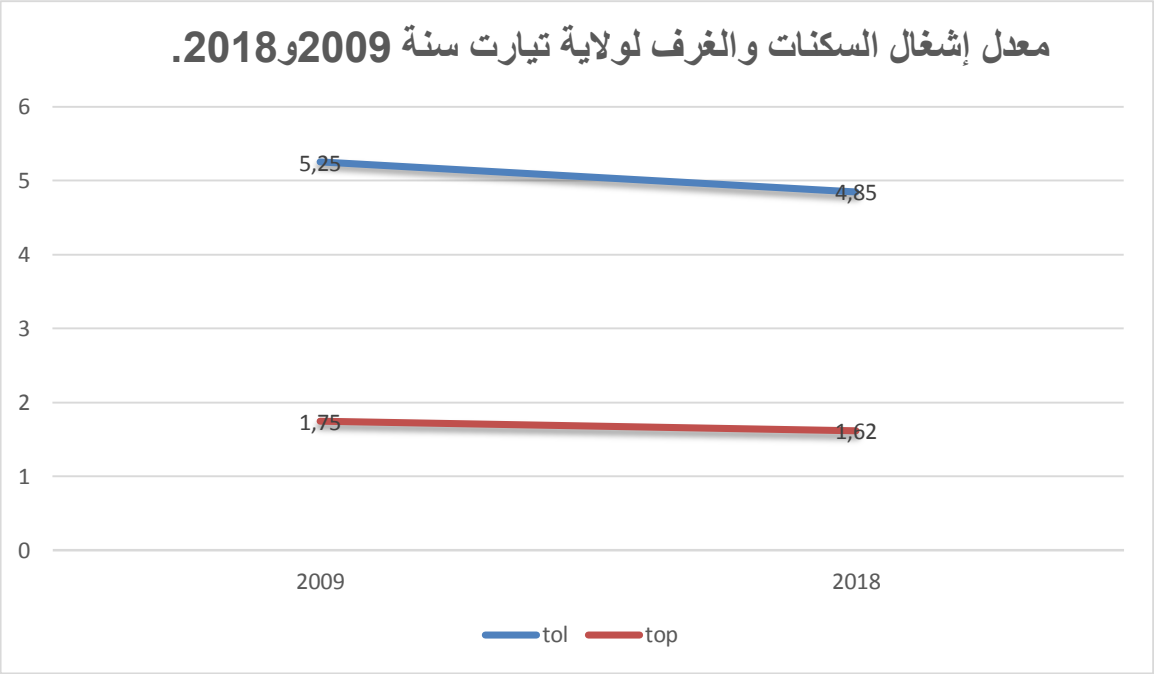

- من خلال الجدول اعلاه يتضح ان معدل شغل المسكن لولاية تيارت سنة 2009 يختلف من دائرة الى اخرى تماشيا مع عدد السكان في هذه الدوائر مع عدد السكنات فيها .على سبيل المثال (دائرة السوقر ,قصر الشلالة ,حمادية).تتميز بمعدلات شغل المسكن عالية اكثر من 6اشخاص في المسكن وهو معدل يفوق المعدل الوطني في سنة 2008,في حين أن هذه المعدلات في بعض الدوائر تراجع سنة 2018نذكر منها دائرة السوقر ,وهذه الأخيرة عرفت تراجع في معدل شغل المسكن بين سنتي 2009و2018حيث انتقلت من 6.14شخص الى 5.79 شخص في المسكن ويرجع ذلك الى أن سكان هذه الدائرة استفادو من السكنات الجديدة خاصة خلال سنة 2018.

الخلاصة:

بعد سرد واقع السكن في ولاية تيارت وما كان مقترحا خلال المخططات الخماسية خاصة مايخص الإعانات المقدمة للمستفيدين من البناء الذاتي , والنسب المنجزة من السكنات الجاهزة.وتزايد السكان بوتيرة بطيئة خلال هذه الفترة (2008-2018).كلها مؤشرات تبشر بإنفراج أزمة السكن في الولاية.أو على الأقل تراجع حدتها وهو مايوضحه ذلك التراجع المسجل في معدل شغل المسكن حيث تراجع من 5.25شخص سنة 2009الى 4.85 شخص في المسكن سنة 2018,ولكن المعدل الخام للزواج تراجع وقد يرجع ذلك الى أن السكنات الموزعة كانت من نصيب المتزوجين ,ويبقى الشباب العازب في إنتظار حل أزمة البطالة ليتمكن من الحصول على العمل والدخول في مشروع الزواج الذي يمنحه الحق في طلب مسكن من طرف السلطات .

الخاتمة:

عرف سكان الجزائر زيادة خلال فترة مما زاد الطلب على السكن وبفعل أعدادالسكنات الموزعة خلال هذه الفترة ساهم في التخفيف من حدة الأزمة السكن في البلاد ,أما بالنسبة لولاية تيارت فقد عرفت هي الأخرى تحسنا في قطاع السكن وتراجع في أزمته خاصة بتقديم الإعانات للمزارعين وسكان الريف من أجل تحسين سكناتهم ,وهذا ما يقلل نزوحهم نحو المدن .وهو ما قد يمنح للدولة فرصة العمل للقضاء على أزمة السكن في المدينة في آجال قريبة اذ ما ا ستمر نمو سكان الولاية في شبه استقرري واستمرت ايضا البرامج المقدمة من طرف الدولة حيث تم إنجاز ماتبقى من المشاريع المنطلقة .

وبفعل عدد السكنات الموزعة في الولاية التي تتميز بالطابع الريفي, كما كان يبدو في الوهنة الأولى من الدراسة أن الطابع الحضري أصبح طاغي في الولاية لكن بعد الحصول على المعطيات من مديرية البرمجة وتحليلها اتضح أن الطابع الريفي كان ولا زالطاغيا على الولاية مع تسجيل تحسن كبير في نوعية السكنات الريفية مقارنة بما كانت عليه بفضل الإعانات المقدمة من طرف الدولة في إطار البناء الذاتي .

كما أن العديد من السكنات الحضرية الموزعة كانت من نصيب سكان المدينة والبعض ممن كان يسكن في بناءات غير لائقة (أحياء قصديرية) في المدينة .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

-مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت .

-الديوان الوطني للإحصائيات.

المراجع :

1- بوخاري جمال الدين ,إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015),دراسة حالة متليلي الشعابنة 20015 ,ص13.

2- بلعروسي شريفة (دور التنمية الإقتصادية في توجيه منحنى الخصوبة في الجزائر ,أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا ,دراسة ميدانية في بلدية وهران سنة 2018-2019).

3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ,تقرير حول السكن الريفي , مارس 2003ص18.

4- رانية محمد طه,التأثير المتبادل بين واقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان ,حالة البلدة القديمة بنابلس (مذكرة الماجستير في الهندسة المعمارية , جامعة النجاح فلسطين ,2010 ص23.

1- ONS. Démographie algérienne .n°779.2016p24.

2- https:/www.lkeia.com/ar.

3- www.cnl.gov.dz/ar/aids-part/habit-rurel-ar.

الملحق01:توزيع السكان ولاية تيارت حسب السن والجنس سنة 2008.

فئة العمر	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
4-0	45804	43286	89090
9-5	38563	37616	76179
14-10	44094	42799	86893
19-15	47802	46698	94500
24-20	46790	46760	93550
29-25	42476	42290	84766
34-30	32111	32634	64745
39-35	27803	28634	56437
44-40	23704	24369	48073
49-45	19557	19663	39220
54-50	15894	15050	30944
59-55	11756	11355	23111
64-60	7446	7442	14888
69-65	8141	7165	15306
74-70	6428	5794	12222
79-75	4932	4135	9067
84-80	2299	2044	4343
85فاكثر	1607	1638	3245
المجموع	427207	419372	846579

المصدر : مديرية البرمجة والمتابعة الميزانية.

الملحق02:توزيع سكان ولاية تيارت حسب السن والجنس سنة 2018.

.

السن	الذكور	الإناث	المجموع
04-00	53464	50527	103991
09-05	45013	43909	88922
14-10	51469	49960	101429
19-15	55797	54511	110308
24-20	54616	54583	109199
29-25	49581	49366	98947
34-30	37482	38094	75576
39-35	32454	33369	65823
44-40	27668	28447	56115
49-45	22828	22953	45781
54-50	18551	17569	36120
59-55	13722	13255	26977
64-60	8690	8688	17378
69-65	9501	8365	17866
74-70	7502	6764	14266
79-75	5755	4828	10583
84-80	2683	2387	5070
et+85	1874	1914	3788
المجموع	498650	489489	988139

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الملحق 03:الحركة الطبيعية لولاية تيارت مابين 2008 الى 2018.

الدائرة	2008		2011		2015		2017	
	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات
تيارت	8654	1314	10420	1260	12517	1490	14058	1630
دحموني	116	81	90	84	40	89	21	102
مدروسة	354	77	42	56	371	130	187	128
مغيلة	61	34	49	20	7	10	238	42
سوقر	3132	482	3674	385	3793	512	3446	513
عين الذهب	810	161	4574	538	804	146	608	160
قصر الشلالة	2739	320	3093	268	2406	308	2155	224
فرندة	2856	369	3441	404	4063	537	4314	497
رحوية	472	88	615	104	792	110	748	103
مشرع الصفا	62	82	75	90	19	91	16	73
مهدية	2048	276	2019	247	2473	318	2056	316
ع,كرمس	1077	117	1303	145	1198	192	964	172
واد ليلي	135	62	95	64	41	81	39	82
حمادية	369	100	425	84	450	104	470	91
الولاية	22885	3563	29915	3749	28974	4118	29320	4133

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الملحق 04: متوسط عدد السكان خلال فترة الدراسة بين سنتي (2008-2018).

السنوات	عدد السكان	متوسط عدد السكان
2008	846532	853343
2009	860155	867102
2010	874050	881135
2011	888220	895446
2012	902672	910041
2013	917411	924926
2014	932442	940107
2015	947772	954407
2016	961041	967769
2017	974469	130598
2018	988141	

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .